

الأصول العامة للفقه المقارن

[260] والاجتهاد فيها فلا (1)). الآية الثالثة: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون

بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم
المؤمنون وأكثرهم الفاسقون (2)) وقد قربت دلالتها بما نقله الشيخ الطوسي في تقريبها،
يقول في العدة: (قالوا وصف الله تعالى الأمة بأنها خير الأمة، وأنها تأمر بالمعروف وتنهى
عن المنكر، فلا يجوز أن يقع منها خطأ لأن ذلك يخرجها من كونها خياراً، ويخرجها من كونها
أمر بالمعروف ونهاية عن المنكر إلى أن تكون أمر بالمعروف ونهاية عن المعروف، ولا ملجأ
من ذلك إلا بالامتناع من وقوع شيء من القبائح من جهتهم (3)) وقد سبق الحديث عن هذه الآية
في مبحث (سنة الصحابة) وذكرنا هناك عدم دلالتها على أكثر من التفضيل النسبي وهو لا
يستدعي العصمة وعدم الوقوع في الخطأ، على أننا لا نعرف وجهها للملازمة التي ذكروها هنا في
تقريب دلالة الآية بين عدم جواز وقوع الخطأ منهم وبين ما علل به من لزوم خروجها عن كونها
خياراً، لأن الخيار يخطأون وإن كانوا معذورين كما هو الشأن في غير المعصومين من العدول،
فإثبات العصمة للأمة بهذه الآية لا يتضح له وجه. الآية الرابعة: قوله تعالى (واعتصموا بحبل
الله جميعاً ولا تفرقوا (4)) بتقريب أن الإجماع حبل الله فوجب الاعتصام به ولا يجوز التفرق عنه.
وتمام دلالة الآية موقوف على أن يكون الإجماع مصداقاً لهذا المفهوم والآية لا تتكفل بإثبات
ذلك لأنها لا تثبت موضوعها بداهة. (1) الطوفي
في رسالته السابقة، ص 103. (2) آل عمران / 110. (3) عدة الأصول، ص 242. (4) آل عمران /
103. (*)